فى إحتفالية إطلاق التقرير العربى الرابع حول :

البطالة فى الدول العربية
آفاق جديدة للتشغيل فى المنطقة العربية

عرض موجز مقدم للجلسة النقاشية حول:

*** الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمان وتحسين بيئة العمل.**

- تمهيـــــــــــــد .
- دور الدولة العصرية فى دعم وتفعيل الحماية الإجتماعية .
- الخدمات الإجتماعية وتأمين بيئة العمل .
- تحسين الخصائص السكانية للحد من البطالة من المنبع .

*** الأنماط الجديدة فى العمل فى المنطقة العربية .**

- تمهيـــــــــــــد .
- أنماط التشغيل فى إطار العولمة .

المحور الأول
الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمان
وتحسين بيئة العمل

- تمهيـــــــــد
- دور الدولة العصرية فى دعـم وتفعيـل الحمايـة الإجتماعية
- الخدمات الإجتماعية وتأمين بيئة العمل
- تحسين الخصائص السكانية للحد من البطالة مـن المنبع

* تمهـــــيد:

تستهدف تنمية القوى العاملة تحقيق نمو فى الإنتاجية فى مختلف مجالات النشاط الإقتصادى الصناعية وغير الصناعية **مع توليد وظائف أكثر وأفضل بما يستلزمه ذلك من تنمية المهارات الإبداعية وتوفير مستويات جيدة من الحماية الإجتماعية وعدالة توزيع فائض التنمية.**

ومن أهم العناصر الأساسية لضمان مستقبل إقتصادى قوى ومتـوازن ومـستدام (وتوفير العمل اللائق) **الإلتزام بمعايير العمل ومستويات العمل الدولية** (التى نصت عليها الإتفاقيات والتوصيات الصادرة عن منظمات العمل الدولية والعربية) **إدراكاً لأهمية تفعيل مبادئ وحقوق العمل الأساسية إطارا أساسيا لقوى السوق من أجـل العمـل** (ولنـا أن نلاحظ أهمية بيئة العمل المتطورة من خلال الحرية النقابية والحق فى المفاوضة الجماعية خاصة فى مجال الأجور وبمراعاة رفع مستويات التدريب وتنمية المهارات).

إن علينا إدراك الإيجابيات الإقتصادية لتدابير الحمايـة الإجتماعيـة بإعتبارهـا إستثمارا لرأس المال البشرى (إلى جانب دورها فى التنمية الإجتماعية) **ذلك أن الحماية الإجتماعية مسؤولية إجتماعية** وحقاً من الحقوق الأساسية المستمدة من العقد الإجتماعى المفترض بين الحكام والشعوب **فضلاً عن كونها من أهم دعائم التنمية المتوازنة التـى تستهدف توفير الخدمات الإجتماعية والحد الأدنى من الضمان الإجتماعى** (يشمل الرعاية الصحية الأساسية، وتوفير دخل آمن للأسر والبالغين سن العمل).

وفى إستهداف تفعيل سياسات وبرامج التشغيل لتوفير فرص العمل اللائق للقـوى العاملة (سواء من حيث الأجر أومن حيث ظروف العمل اللائقة) **التى تؤدى إلـى نمـو الإنتاجية** (كما ونوعا) **وبالتالى العمل اللائق والأجر العادل ومستوى المعيشة الكـاف .. من خلال تحسين القدرة على الكسب ورفع مستوى التنمية البشرية.**

وعلينا هنا التطلع نحو الدعم المالى والتسويقى للتعاونيات والصناعات الصغيرة والزراعية (خاصة حيث لا يمتد النشاط إلى تصنيع المنتجات الزراعية) لتحسين نوعية العمالة وظروف العمل فى تلك القطاعات خاصة مع إتساع مجالها كمصدر أساسى للتشغيل.

ووفقا لذلك فإن السعى نحو تزايد الإستثمار فى الصناعات الغذائية والمنشآت الريفية والتعاونية يعتبر أمرا حاسما فى تعزيز العمل اللائق والحد من الفقر وتضييق التفاوت المتزايد بين العاملين المتماثلين أيا ما كانت أوجه نشاطهم وأيا ما كان موقع نشاطهم بالريف والحضر ... ولنا هنا إدراك الإتجاه المتزايد فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية مع تعدد الظواهر المناخية غير المواتية والتى تؤدى إلى تزايد حجم المشكلة وتحول دون توفير الأغذية بأسعار مناسبة (ومن شأن تعزيز الإنتاجية الزراعية تخفيض أسعار الأغذية وتحسين المداخيل الزراعية).

لقد إستتبعت ثورة الإتصالات والعولمة (فتح حدود الدول أمام تنقل السلع والخدمات) تطورات تكنولوجية وإبداعية تعددت معها الكيانات الإقتصادية الكبيرة (المتمثلة فى الشركات متعددة الجنسية) عابرة القارات التى تعتبر تحدياً يستلزم الدعم المالى والتسويقى للمنشآت الصغيرة وبالغة (متناهية) الصغر التى غالبا ما تفتقر إلى فرص الحصول على التمويل والتدريب وإمكانيات الحصول على الإئتمان.

وفى مجال التطلع لحلول فاعله للحد من بطالة الشباب يتعين إدراك الخصائص السكانية فحيث تكون الدولة فتية سكانيا (كما هو الحال فى دول الأمة العربية) فإن مجتمع الغد تحدده عماله الشباب. ومن هنا يكون التشغيل المناسب للشباب أحد التحديات الرئيسية التى تتم مواجهتها من خلال دعم التعليم (منذ مراحل الطفولة الأولى) لتنمية قدرات الشباب على التكسب سواء من خلال العمل لدى الغير وتنمية قدراتهم التكسبية فى هذا المجال أو من خلال إكتسابهم مهارات العمل لدى أنفسهم.

وعلى المستوى العربى تبدو الأهمية المتزايده للتأمين الإجتماعى مع إستمرار تزايد معدل الأمية ونسبة الفقراء ومن هم تحت خط الفقر (على النحو الذى تؤكده إحصائيات التنمية البشرية) مع إمتداد مزايا التأمين للتعامل مع خطرى المرض والتعطل إلى جانب توفر المعاشات الإجتماعية للمسنين (بمراعاة تكامل نظم التأمينات والمساعدات الإجتماعية) والتعامل التأمينى مع خطر الوفاة (فعلية / حكمية) كأولوية أولى بإعتبارها النهاية الحتمية للحياة العملية.

ولنا أيضاً إدراك أن تأمين البطالة من العوامل التى تحافظ على مهارات العمال وتوفر فرص التدريب لهم بالتقليل من الدافع لقبول أعمال ذات مستوى أقل من قدراتهم وصلاحيتهم تحت ضغط الحاجة.

ولا يقتصر نظام التأمين ضد التعطل على تعويضات التعطل بل يمتد إلى سلسلة من الإجراءات نحو تأهيل المؤمن عليه لإعادة الإندماج فى سوق العمل ومساعدته على البحث عن عمل لدى الغير أو العمل المستقل.

ومن ناحية أخرى تهتم نظم التأمين الإجتماعى بتوفير الحماية الإجتماعية للمؤمن عليهم إتفاقاً وإعتبارات العدالة الإجتماعية (وليس العدالة التمويلية) حيث تؤدى المزايا للمستحق رغم عدم مساهمته فى تمويل النفقات التأمينية بالقدر الذى يتناسب معها ومن هنا نفهم كيف تستحق المزايا لذوى الأجور المنخفضة والأعمار المتقدمة رغم عدم توافر مدد إشتراك طويلة.

وقد تعددت الأساليب التأمينية للحماية الإجتماعية إطارا ينظم الضمان الإجتماعى لجميع فئات القوى العاملة لمواجهة الأخطار التى يتعرضون لها وإنعكاساتها على أسواق العمل المعاصر حيث تنامى دور القطاع الخاص على حساب دور الحكومات وأصبح هناك هيكلا قانونيا وهياكل إقتصادية جديدة ذات آليات جديدة وسيطرت الشركات متعددة الجنسية والشركات الكبيرة على أهم القطاعات الإقتصادية وتعددت علاقات العمل الحر وسادت إقتصاديات السوق وآلياته .. كما إتسعت الفجوة بين الدخول ومستويات الأجور وهنا تقوم نظم التأمينات بإعادة توزيع الدخول على مستوى المجتمع لتحقيق العدالة الإجتماعية وإشباعا لتطلعات الأفراد وإحتياجاتهم.

* دور الدولة العصرية فى دعم وتفعيل الحماية الإجتماعية:

تأسيساً على مفهوم الدولة العصرية ودورها بالنسبة للشعوب يتعين أن تلتزم الحكومات بتوفير التمويل والدعم القومى لتفعيل الحماية الإجتماعية خاصة من حيث ملاءمة المعاشات مع الأسعار والأجور للحد من الآثار السلبية لظاهرة التضخم ويصبح من الضرورى إستقرار مستوى معيشة المؤمن عليهم.

ومن ناحية أخرى يجب أن تعمل السياسات المالية لتنمية مهارات العمالة غير المنتظمة والعاملين بالزراعة والخدمات بتفعيل ودعم خدمات التعليم والصحة والتدريب المهنى والحرفى وتوفير تعويضات وإعانات التعطل.

إن توفير العمل اللائق يعتبر أمرا أساسيا يتم تحقيقه من خلال ما يسمى بالتنمية المتوازنة (إقتصادياً وإجتماعياً) التى تمتد للشباب بتوفير التعليم والتدريب لزيادة مهارات وإنتاجية العمالة (المنتظمة وغير المنتظمة) بما يؤدى إلى توفير القدرة على الإلتحاق

بفرص العمل المستحدثة والمتطورة كما يساهم فى رفع مستوى الأجور وتحسين ظروف العمل من خلال تنمية أكثر توازنا تؤدى إلى تحسين القدرة التنافسية الوطنية وتوسيع الأسواق وإيجاد بنية تحتية قوية وكشف العقبات التى تعترض نمو المنشأت وتنويع أنشطتها مع ضمان إحترام معايير العمل.

وإدراكا من منظمة العمل العربية (وبحكم إختصاصها) بأهمية العمل من أجل تحقيق التشغيل الكامل ورفع مستويات المعيشة (وتوسيع مظلة الضمان الإجتماعى وتوفير الحماية الإجتماعية ومواجهة تحدى البطالة وتعزيز مقومات السلم الإجتماعى فى الدول العربية) تقوم بتقديم الدعم اللازم والمساعدة الفنية المطلوبة للترويج لمبادئ الحوار الإجتماعى فى الدول الأعضاء وجميع الهيئات والجهات ذات الصلة فى الوطن العربى كما تقوم المنظمة بنشر ثقافة الحوار عن طريق وسائل الإعلام وبالتعاون مع الهيئات والمؤسسات الوطنية للتربية والتعليم والتدريب المهنى ومنظمات المجتمع المدنى.

* فى الخدمات الإجتماعية (التعليمية والصحية) وتأمين بيئة العمل:

وفقاً للمبادئ والمعايير العربية والدولية تهتم تشريعات العمل بتوفير وسائل السلامة والصحة المهنية وتأمين بيئة العمل فى أماكن العمل وإتخاذ الإحتياطات والإشتراطات اللازمة للوقاية من مخاطر العمل والمخاطر والكوارث الصناعية والطبيعية المتوقعة وإعداد خطة طوارئ لحماية المنشأة والعمال بها عند وقوع أية كارثة.

وقد إتسعت مجالات الإستثمارات وإمتدت إلى قطاع الإتصالات (شعارهم فى ذلك هاتف نقال لكل مواطن، فى الوقت الذى نجد فيه أن حوالى نصف أطفالنا محرومون من التعليم والصحة) ... ومع خصخصة المرافق العمومية الأساسية تتجه الإستثمارات نحو قطاعات التعليم (بأنواعه) والصحة .

وقد كشفت الخبرة العملية عن خريطة دولية تنقسم فيها الدول إلى دول تعتمد فى نشاطها الإقتصادى على إنتاج المواد الغذائية والمحاصيل الزراعية الأساسية (من قمح وحبوب ولحوم وألبان ومشتقاتها) وتصدير أهم تلك المواد والمحاصيل (كالقطن والمنتجات الزيتية والفواكه والنباتات الطبية) إلى كبريات مؤسسات تصنيع الغذاء فى الدول الصناعية المتقدمة لتصنيعها وإعادة تصديرها للدول المنتجة بأسعار إحتكارية .. ومن ناحية أخرى أدت العولمة وحرية حركة رؤوس الأموال عبر الحدود إلى قيام العديد من الشركات المتعددة الجنسية بنقل مصانعها من بلادها الأصلية - حيث ترتفع أجور العمال وتنخفض معدلات الربحية - إلى البلاد النامية حيث تنخفض مستويات الأجور وتتوافر العديد من المزايا التى ترفع معدلات الربحية. وكان لذلك مردوده السلبى، بزيادة بطالة عمال هذه المصانع.

كما أدت الثورة التكنولوجية الهائلة المصاحبة للعولمة الى الإستغناء عن العديد من المهن والوظائف التقليدية، وتطبيق ما سمى بعمليات اعادة هندسة الوظائف فى ذات الوقت الذى نشأت فيه فرصاً جديدة للعمل لإتباع تكنولوجية متطورة تستلزم بدورها تطوراً فى سياسات التشغيل.

ومع تراكم إحتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية العربية الحالية فإن من المستهدف تنويع أوجه وقنوات الإستثمار نحو المشروعات التى تحقق أقصى فائدة إجتماعية وإقتصادية للمؤمن عليهم تدعيماً لبرامج التنمية المتوازنة (يشمل ذلك تطوير المستوى الصحى ورفع المستوى المعيشى وزيادة فرص التشغيل للحد من البطالة وتخطيط المدن وإنشاء المدارس وحل مشاكل الاسكان وما الى ذلك من الأغراض المماثلة ... وبوجه عام يتعين التنسيق بين مساهمة إحتياطيات التأمينات الاجتماعية فى تلك المجالات وبين برامج التنمية المتوازنة بالدولة).

وقد تنبه الإقتصاديون نحو تطوير مفهوم التنمية الذى يركز على البعد الاقتصادى ليهتم وفى ذات الوقت بالتنمية الإجتماعية (مثل تحويل الاقتصاد من زراعي الى صناعي، أو رفع الانتاجية) [1] **... وبالتالى يتم توجيه الإهتمام وبذات الدرجة للإنسان أساس التنمية ومحورها**، فعندما يرتفع مستوى تعليم البشر ومهاراتهم فإن هذا يؤدى بالضرورة إلى التقدم وإستمراريته.

وقد تعددت الجهود على المستوى الدولى فى مجال دعم سياسات رسمية لتحفيز وتشجيع المشاريع الصغيرة وتعزيز قدرة المرأة على تنظيم المشاريع وفى مجال إستحداث خطط للحماية الإجتماعية تهتم بالشباب والنساء وغيرهم وتسعى لتحقيق التنمية البشرية خاصة فى المناطق الريفية لتوفير معاشات ودفعات نقدية لغير المشمولين بنظم التأمينات الإجتماعية ... **وفى الصومال إهتم برنامج الأمم المتحدة الإنمائى على إعادة بناء البنية التحتية الزراعية الأساسية، للحد من تزايد شدة الفقر مع تعرض تلك البلاد** (عام ٢٠١١) **لأزمة غذاء شديدة** (مجاعة) **نتيجة لعدم سقوط الأمطار وتعرضها للجفاف.**

---

(١) ان التنمية عملية ديمقراطية تؤكد علي المشاركة الشعبية الواسعة في اتخاذ القرارات وعلي ضرورة شمول فوائدها لمختلف فئات المجتمع من منظور تكافؤ الفرص وتحقيق العدالة الإجتماعية . لا يمكن تصور نجاح عملية التنمية الحقيقية دون مراعاة الظروف والأحوال المحلية لكل مجتمع على حده بمعنى عدم إستيراد الحلول من الآخرين وإنما يسترشد بها ويجب التركيز على الإعتماد على الذات لتوفير الموارد المادية والعينية والتكنولوجية مع الثقة فى فاعلية القدرات الذاتية، طالما ساد الإعتقاد بأن الإنسان هو مركز الإهتمام هو الهدف والوسيلة معاً.

وقد تزايد الإهتمام بالبحوث والدراسات المتعلقة بالجوانب المادية للتنمية المستدامة من خلال استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بأساليب تحول دون فنائها أو تدهورها وتناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة (بالمحافظة على رصيد ثابت من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية).

وفى هذا المجال أكدت الخبرة العملية الأهمية المتزايدة لعدالة توزيع عائد التنمية الإقتصادية ضمانا لإستمرار عملية التنمية (وسبيلنا إلى عدالة التوزيع يتأتى من تنمية الموارد البشرية وتوفير بيئية شاملة تهتم محاربة الفقر عبر إعادة توزيع الثروة).

* تحسين الخصائص السكانية والحد من البطالة من المنبع (بترشيد معدلات الخصوبة):

وإذ تهتم التنمية المستدامة بالدور البشرى فى الحد من التزايد السريع فى نمو السكان، ليس فقط لأن النمو المستمر للسكان لفترة طويلة أصبح أمرا مستحيلا ، بل أيضا لأن النمو السريع يحدث ضغوطا حادة على الموارد الطبيعية وعلى قدرة الحكومات على توفير الخدمات. كما قد يؤدى النمو السريع للسكان في بلد أو منطقة إلى الحد من التنمية، ويقلص من قاعدة الموارد الطبيعية المتاحة لأفراد المجتمع (وتوحي الإسقاطات الحالية لمعدلات الخصوبة، بأن عدد سكان العالم سيستقر عند حوالي ١١،٦ مليار نسمة، وهو أكثر من ضعف عدد السكان الحاليين).

. . .

إن الابتكار التكنولوجي المستمر في البلدان الصناعية يجب أن يستتبعه تغيرا تكنولوجيا سريعا في البلدان النامية الآخذه بالتصنيع بما يستلزم تطويراً جوهريا في السياسات والممارسات من كافة القطاعات والقوى العاملة على المستوى الوطنى لإستهداف تحسين الخصائص الإنسانية وتنمية القدرة على التكسب من خلال الإهتمام بالآتى:

١- وضع سياسة جديدة للتعليم تراعى مراحل النمو التى يمر بها المجتمع وحجم الإستثمارات وتكلفة فرص العمل والقطاعات التى تحتاج عمالة بحيث تضعها الدولة فى أولويات التنمية الإقتصادية.

إن التعليم المتطور هو السبيل لايجاد فئات قادرة على خدمة مراحل التنمية بالمجتمع وتنفيذ المشروعات المطلوبة كما ان البرامج التدريبية خطوة مطلوبة لإعادة تأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل. بملاحظة أن التطور المعاصر يخلق فرص عمل جديدة تحتاج لكفاءات ومهارات خاصة.

٢- يجب العمل على تحسين الخصائص السكانية من خلال السعى لخفض معدلات الأمية المرتفعة (خاصة بين النساء) لاسيما فى الريف حيث تثبت الإحصاءات تزايد معدلات المواليد يرجع بالأساس للأمية والفقر.

٣- إن التعليم والتدريب يجب أن يتلاءم مع إحتياجات السوق المعاصر ويستلزم بالتالى التأهيل لإكتساب مهارات وخبرات تتفق وظروف سوق العمل (خبرات تدريبية تؤهلهم للمشاركة فى دفع الحركة الإنتاجية للإقتصاد القومى وفقاً للأساليب المتطورة) ولذا يتعين التدريب المستمر للعاملين بالدولة والخريجين إلى جانب السياسات التعليمية.

بمراعاة ما سبق يتعين ضرورة الإنتقال إلى سياسات فعالة لتحسين الخصائص السكانية فى إطار إستراتيجية جديدة للنمو المتوازن والمستدام من خلالها يتلازم النمو الإقتصادى مع العدالة الإجتماعية لتوفير العمل اللائق سبيلا لتحقيق تنمية مستدامة وفعالة ... وبذلك فإن الإستراتيجية المستهدفة لا تقتصر على وضع السياسات وإنما تمتد إلى تطبيقها عمليا على أرض الواقع لتتحقق كرامة العمل فى إطارها على الخصوصية العربية والوطنية .

وإذا ما راعينا الأوضاع السائدة على المستوى العربى إدركنا الحاجة الملحة نحو نمو إقتصادى عاجل وسريع تتجه إنجازاته الإيجابية نحو الحد من الفقر فى الأجل القصير إدراكا لظاهرة إنعدام المساواة ومحدودية الحماية الإجتماعية وإرتفاع معدلات البطالة.

وقد تعددت الجهود والتوصيات العربية والدولية لتطوير وتفعيل شبكات الحماية الإجتماعية والأمان الإجتماعى لمقابلة التطور المستمر فى الجوانب الإقتصادية والإجتماعية والسياسية وما يصاحب ذلك من مشاكل (إتفاقاً والعلاقة القائمة بين التنمية الإقتصادية والتنمية الإجتماعية، فتتأثر كل منهما بالأخرى وتؤثر فيها) وهكذا تعمل شبكات الحماية الإجتماعية على توفير الحماية والرعاية لإفراد المجتمع عبر أنظمة، فاعلة ومتطورة، تؤدى إلى رفع معدلات الإنتاجية وتحقيق العمل اللائق والمساواة فى فرص العمل والأجور بين النساء والرجال مع تخفيض معدلات وشدة الفقر والتعطل بإستهداف العدالة الإجتماعية.

المحور الثانى
الأنماط الجديدة فى العمل
فى المنطقة العربية

- تمهيـــــــــد
- أنماط التشغيل فى إطار العولمة

*** تمهـــــيد:**

- فى عالم يتسم بالحركة والنمو بمعدلات سريعة (مع تعدد الإبتكـــارات) **يـــصبح للتعليم والمهارات الخاصة بالقوى العاملة أهمية متزايدة ويجب أن يمتد التعليم لتنميـــة القدرات الإبتكارية لدى الأطفال لإكسابهم المهارات اللازمة لنمو شخصياتهم وتحـــويلهم إلى قوى عاملة فى المستقبل، كما أن التعليم لتنمية المهارات للعاملين ذو أهمية كبيرة للإستمرار فى الوظيفة فى النظم الإقتصادية المعاصرة.**

إن الفقر فى إطار المتغيرات الإقتصادية يمتد لمفهوم يتجاوز فقر الدخل ليمتد إلى ما يسمى بفقر القدرات وعلى رأسها القدرة الذاتية على التكسب (من خـــلال الخـــدمات التعليمية والتدريبية) **... ولنا هنا ملاحظة إفتقاد النساء القدرة على التكسب بوجه عـــام نتيجة القيم الشرقية أو إفتقاد القدرة على التكسب فى فترات خاصة** (مثالها فترات الحمل والوضع والتفرغ للقيام بأعباء الأمومة بوجه عام).

وهكذا يتعين على المدى المتوسط والبعيد العمل على تحسين الخصائص السكانية لتحسين قدرة الفقراء على التكسب من خلال تنمية الطفولة، والتعليم العام، والخـــدمات الصحية (وتحقيق المساواة فى الفرص بين الأفراد وبين الذكور والإناث لتحقيـــق حيـــاة منتجة ونافعة) **ذلك أن من المهام الأساسية للدول العمل على تحسين صـــحة المـــواطن وحصوله على التعليم الجيد وزيادة معدل النمو الإقتصادى لتوفر فرص العمل.**

لقد أثبتت الخبرة الدولية للدول المتقدمة أن الموارد البـــشرية تعتبـــر مـــن أهـــم الموارد الإقتصادية للدولة وعليها إستثمار تلك الموارد (البشرية) **بإعتبارها** القوة الدافعة والمحركة لإقتصادياتها والعامل الأساسى لإنعاش أوضاعها الإقتصادية وجعلهـــا تحتـــل مكانة متميزة على الساحة الدولية .

وهكذا يتعين تكامل الجهود الحكومية وغير الحكومية لتحسين الخصائص السكانية بالسعى نحو دعم وتفعيل الخدمات الإجتماعية المتمثلة فى التعلـــيم والتأهيـــل (التعلـــيم الأساسى بالنسبة للإناث ودعم برامج محو الأمية) **وفى الخدمات الصحية.**

وفى مجال التشغيل يتعين تفعيل برامج التدريب والتأهيل والتوزيع الجغرافى العادل لفرص العمل وتحسين القدرات على الكسب إيمانا بتنامى الناتج المحلى والقومى لعديد

من الشعوب إستنادا لمواردها البشرية تأكيدا لقيام علاقة واضحة بين إنخفاض أجور العاملين وبين الحصول على خدمات التعليم والتدريب والتأهيل ... ووفقا لذلك يصبح من الضرورى الإهتمام بتحسين خواص الأيدى العاملة العربية من خلال ما يمكن أن نسميه التنمية التعليمية والتدريبية التى تستهدف رفع مستوى ونوعية ومهارة الأيدى العاملة.

إن الدولة الرشيدة تدرك أن الثروة الحقيقية للدولة تتمثل فى سكانها وعليها السعى نحو إستدامتها وتنميتها ... أن السكان طاقة بشرية تضيف للإقتصاد والمجتمع (إذا توفر لها عاملين التعليم والديمقراطية ويصبح عندئذ عدد السكان مصدر قوة) .

إن التطور التكنولوجى مع ثورة الإتصالات أفقد نظرية مالتس أهم ركائزها المتمثلة فى إرتباط القدرة الإنتاجية البشرية بالموارد الطبيعية حيث جاء لنا التطور العلمى بآليات وتقنيات نشأت معها أنواعا وأنماطا جديدة من الإنتاج (مثل الزراعة الحيوية والثورة البيولوجية التى يمكن أن تنتج ما يكفى عشرات الملايين من السكان مع ضرورة إعادة توزيع الثروات بشكل علمى بحيث لا يوجد إحتكار فى الإنتاج والتوزيع).

وهكذا يتعين لتحسين الخصائص الإنسانية وتنمية القدرة على التكسب تطوير سياسات وبرامج ومناهج التعليم لتستهدف عماله قادرة على العمل فى مختلف مراحل التنمية بالمجتمع وتنفيذ المشروعات المطلوبة .. ويتعين إستمرار التأهيل وإعادة التأهيل وتدريب الخريجين بما يتناسب مع ما يتطلبه سوق العمل حيث يلاحظ توافر العديد من فرص العمل التى لا تجد من يشغلها لأنها تحتاج لكفاءات ومهارات معينه.

إن التعليم والتدريب لتتواءم القدرات مع إحتياجات السوق هو المخرج الوحيد لتحويل الموارد البشرية لطاقات ايجابية ذات مهارات وخبرات يتطلبها سوق العمل وخبرات تدريبية متجدده ومستمره تؤهلهم للمشاركة المستمره فى دفع الحركة الإنتاجية للإقتصاد القومى.

* أنماط التشغيل فى إطار العولمة وسيولة تنقل السلع والخدمات بين الدول :

للعولمة – خاصة فى المدى القصير – آثارها الإقتصادية السلبية (بعد رفع إجراءات الحماية الجمركية وفتح الأبواب أمام السلع الغربية التى تتمتع بالجودة العالية والأسعار التنافسية الأمر الذى يهدد الصناعات المحلية فى الدول النامية ويعيد تلك الدول للوراء ولحقبة الإعتماد الكامل على العالم الخارجى مع تبنى سياسة تعتمد على تصدير المواد الخام للدول المتقدمة مع إستيراد كل وسائل ومستلزمات الحياة) **... ولمواجهة السلبيات علينا أن نتعلم** (وكما يقال داوها بالتى هى داء) **من خلال قيام تكتلات إقتصادية عربية** (تتيح لها القدرة على فرض إرادتها على باقى الدول) **إستثمارا للإرتباط والإمتداد الطبيعى بين الدول العربية.**

لقد أحدثت العولمة موجة من التغيرات التلقائية الكبرى المتتابعة على كل من المستوى الإقتصادى والسياسى والإجتماعى والثقافى جاءت أغلب نتائجها سلبية خاصة بالنسبة للدول النامية فكانت - وهو طبيعى على المدى القصير على الأقل - لصالح الدول المتقدمة، وللعولمة سمات تقوم على أسس ودعائم : أليلتها فى الإقتصاد والسياسة والإجتماع والثقافة.

ولعل الآثار السلبية للتغيرات ترجع فى معظمها إلى أن التطورالإقتصادى والتكنولوجى(التقنى) كان أسرع من أن تلاحقه المؤسسات والهياكل السياسية القائمة فى الدول النامية فلم تتطور المؤسسات الحكومية والعامة والخاصة بما يتفق مع القفزة التكنولوجية والمعلوماتية ووجدت نفسها فى متاهة العولمة بقضاياها الكبرى، فجاءت حلول المشاكل سطحية وبطيئة ومن هنا يرى البعض أن العالم قد إنقسم إلى ثلاثة أقسام متساوية يتمثل الأول فى الدول الصناعية التى تندمج فى الإقتصاد الشامل وتحقق منافع وتكسب إمتيازات (وهذه تنقسم إلى قسمين الأول ينعم بالرفاهية .. بينما الآخر لا يكاد يحصل بصعوبة إلا على الحد الأدنى ليواجه حاجياته الأساسية) أما القسم الثانى من المجتمع فهو غير نشط أو منتج لأنه يضم الشباب فى مرحلة التكوين والأطفال، والشيوخ إلى جانب العجزة والمرضى وإذا علمنا أن أعداد الشيوخ تتزايد بإستمرار، أما القسم أو الثلث الثالث فهو مستبعد ويعتبر خارج النظام الإنتاجى لأسباب إجتماعية كثيرة (إرتفاع نسبة البطالة والعمالة الموسمية أو المؤقتة وزيادة أعداد نساء المنازل) ولابد أن نذكر أن جزءا كبيرا من العاطلين يتم نقلهم إلى تدريبات أو برامج مدفوعة الأجر من الدولة.

وعلى أى حال فإن من المحقق أن على الدولة الإهتمام بعدالة توزيع الدخول، والدفاع عن الحقوق الأساسية للمواطنين وضرورة مراعاة الإطار الإجتماعى خاصة خلال عمليتى الإدماج والتهميش اللتين تتسم بهما العولمة.

وبمراعاة تزايد سلبيات العولمة وشدة ضغوطها (نتيجة الأزمات العالمية المالية والإقتصادية) فإن الأمر يستلزم السعى الجاد نحو إجراء تحولات سياسية فعاله وسريعة من أجل تنمية مستمرة وعادلة من خلال وضع وتحقيق سياسات فعالة للنمو المستمر والمتوازن لتنمية القدرات على التكسب والمهارات (لنمو الإنتاجية وتحسين مستويات الأجور) للتأهيل لوظائف لائقة من خلال الحوار الجماعى لتنمية مقومات سوق العمل بمراعاة حرية التعبير عن الرأى والقدرات التفاوضية (لتحديد وحماية الأجور) ... وتتطلب جميع هذه التحديات تنسيقا وثيقا للسياسات على المستويات الوطنى والعربى .

وبمراعاة الأحوال والظروف الإقتصادية على مستوى العديد من الدول فإن الأمر يستلزم سرعة تحقيق نمط من النمو أكثر توازنا وتحقيقا للعدالة الإجتماعية من خلال تشجيع وتنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة تأسيسا على دورها فى النمو الإقتصادى وفى خلق فرص العمل هدفا محوريا للسياسات العربية الوطنية والقومية لكى تتكامل وتتسارع لتحقيق هذا الهدف .

ومن ناحية أخرى فإن علينا إدراك الآفاق المستمره والدائمة للتشغيل (لمواجهة تحديات رفع الإنتاجية وتحسين نوعية العمالة) **فى قطاع الزراعة الذى يظل أبرز مصدر للعمالة بالنسبة إلى شرائح واسعة من العمال. وهكذا يعد تزايد الإستثمار فى الزراعة والصناعات الغذائية والمنشآت الريفية أمرا مؤثرا فى مجال التشغيل فى المستقبل حيث يصاحب التضخم إرتفاعا فى الطلب على الغذاء والمنتجات الغذائية الأخرى ذات الصلة، وإحتمال أن يحد المزيد من الظواهر المناخية الشديدة من إمدادات الأغذية.**

وحيث تعتمد زيادة القدرة التنافسية الوطنية وتوسيع الأسواق والرفع من مستويات الإستهلاك على وجود بنية تحتية قوية، وتضع بعض الدول العربية لوائح جيدة لتمكين المنشآت من تعزيز المنافسة وخلق فرص العمل وكشف العقبات التى تعترض نمو المنشأت وتنويع أنشطتها مع ضمان إحترام معايير العمل.

وقد إنتشرت فى أوربا خلال القرون الوسطى النقابات المهنية البدائية " les corporations " **إلى جانب الطوائف الحرفية، وكانت تضم إليها المشتغلين بمهنة واحدة، وتقوم بحماية مصالحهم المادية،** (كوضع شروط العمل فى المهنة أو تقرير التعاون المتبادل بين أفرادها)، **وقد كانت الحماية التبادلية الجماعيه بين أرباب التجارة والبحاره من بدايات التعاون على النحو الذى ظهر فى العراق القديم والصين واليونان والرومان وقد تطور التدارك لتقديم الخدمات على نحو تبادلى جماعى إلى ما يسمى حاليا بالتأمين التعاونى**"Assurance Mutuelle" **الذى ظهر فى أوربا خلال القرون المتوسطة** (وعند بداية التقدم البدائى للصناعة) **وزيادة التعرض إلى المخاطر فى البحر والبر** (بسبب زيادة النقل والإتجار من ناحية وزيادة القرصنة واللصوصية آنذاك من ناحية أخرى).

* خلاصة:

تدور الأنماط الجديدة للعمل حول:

- **التشغيل فى مجالات النشاط التقليدية المتطورة تكنولوجيا** (الزراعات الحديثة. التهجين والثروة الحيوانية وسلاسلات جديدة. التصنيع الزراعى. التعاونيات للعاملين لدى أنفسهم والمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر).
- **التأهيل المهنى والحرفى والتدريب المتطور المستدام لإدراك مجالات التشغيل التى تستحدثها ثورة الإتصالات والعولمة والكيانات الجديدة الناشئة وفقاً لها** (اللوجستيات. الصناعات التكنولوجية لوسائل الإتصال الحديثة. التجارة الدولية لتبادل السلع والخدمات عبر الحدود . الشركات متعددة الجنسية عابرة القارات).

الفهرس

المحور الأول : الحماية الإجتماعية وبناء شبكات الأمان وتحسين بيئة العمل ..... ٢ – ٨

– تمهيـــــــــــد ٢

– دور الدولة العصرية فى دعم وتفعيل الحمـــاية الإجتماعية ٤

– الخدمات الإجتماعية وتأمين بيئة العمل ٥

– تحسين الخصائص السكانية للحد من البطـــالة من المنبع ٧

المحور الثانى : الأنماط الجديدة فى العمل فى المنطقة العربية . ٩–١٢

– تمهيـــــــــــد ٩

– أنماط التشغيل فى إطار العولمة ١٠